HERITAGE
INSTITUTE

تعليق ٧

ديسمبر
٢٠٢٤

١٨ شهراً
لتصحيح المسار السياسي المتعثر في الصومال

حقوق النشر ٢٠٢٤ © | معهد هيرتيج، جميع الحقوق محفوظة.

نحثُّ القراء على إعادة إنتاج المواد لمنشوراتهم الخاصة، طالما أنها لا تباع تجاريا. يطلب معهد هيرتيج -بصفته صاحب حقوق الطبع والنشر- الإقرار الواجب ونسخة من المنشور. للاستخدام عبر الإنترنت، نطلب من القراء إدراج رابط المصدر الأصلي على موقع معهد هيرتيج.
© معهد هيرتيج ٢٠٢٤ .

مطلوب إجراءات حاسمة للتغلب على الانقسامات وإعادة بناء الثقة في النظام

مقدمة: أمة عند مفترق طرق

مع تبقي ١٨ شهرًا فقط على الانتخابات البرلمانية والرئاسية المقررة في مايو ٢٠٢٦، تقف الصومال عند منعطف حاسم، حيث كان الإطار السياسي الذي وُضعت أسسه من خلال اتفاقية عرتا عام ٢٠٠٠ وعززه مؤتمر امبغاثي عام ٢٠٠٤، أداةً مساعدة للصومال للخروج من عقد من الحرب الأهلية وانعدام الدولة. وقد وضعت هذه الاتفاقيات حجر الأساس للجمهورية الثالثة، مع التركيز على الشمولية واللامركزية والحكم المشترك. ومع ذلك، فإن تصاعد الانقسامات بين الحكومة الفيدرالية والولايات، إلى جانب القرارات أحادية الجانب والتآكل المتزايد لثقة الجمهور، يهدد الآن بتفكيك هذه المكاسب التي تحققت بشق الأنفس.

انهيار الثقة: ثمن الفساد

الفساد في الصومال، متجذر في كل من الحكومة الفيدرالية والحكومات الولائية، ويقوض الحوكمة بشدة، ويحتل الصومال باستمرار أدنى مرتبة في مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية، مما يمثل نموذجًا للحوكمة التي تتفشى فيها الممارسات السيئة، من سوء إدارة الأموال والممتلكات العامة إلى سياسة المحسوبية، علاوة على ما سبق تدمّر هذه الممارسات مصداقية المؤسسات، وتعوق تقديم الخدمات، وتعمق تهكّم العامة من الإصلاحات التي تقودها الدولة.

أدى تداخل صلاحيات الحكومة الفيدرالية والحكومات الولائية في نظام الحكم اللامركزي في الصومال إلى تفاقم الفساد بسبب ضعف آليات المساءلة وإنفاذ القانون. ويؤكد الأداء الضعيف للصومال في مجال فعالية الحكومة والسيطرة على الفساد في مؤشرات الحوكمة العالمية على هذه الهشاشة المؤسسية. كما يهدد غياب الإصلاحات العاجلة استقرار الصومال السياسي. وقد أضعفت المحسوبية المستشرية والإفلات من العقاب وضعف الرقابة ثقة الشعب، معرضةً العقد الاجتماعي الهش للخطر. شعر المانحون الدوليون، الذين يعدّ دورهم حاسما لتعافي الصومال، بالإحباط المتزايد بسبب عدم إحراز تقدم في جهود مكافحة الفساد، ما يعرّض المساعدات الخارجية الأساسية للخطر.

تفاقم الأزمة السياسية

تعمقت الأزمة السياسية في الصومال بسبب الإجراءات الأحادية التي اتخذتها الحكومة الفيدرالية. في أوائل عام ٢٠٢٤،عدّلت الحكومة الفيدرالية أربعة فصول من أصل خمسة عشر من الدستور المؤقت دون إجراء مشاورات كافية، ودفعت هذه التعديلات بونتلاند، أقدم ولاية في الصومال، إلى تعليق علاقة العمل مع الحكومة الفيدرالية، ورغم أن جوهر التغييرات قد لا يكون مثيراً للجدل بطبيعته، فإن عملية الاستبعاد قوضت الثقة في الدستور، الذي يظل الإطار المركزي الذي يحافظ على تماسك النظام الفيدرالي في الصومال.

ويسلط هذا النهج الأحادي الضوء على تفريغ البرلمان الفيدرالي الصومالي. وقد زعم البرلمانيون، الذين يصنفون كهيئة رقابية، حدوث انتهاكات متكررة للإجراءات التشريعية، حيث مُررت القرارات الرئيسية دون مشاورات شفافة. وعلى الرغم من أن هذه الادعاءات لم يتم التحقق منها بعد، فإن انعدام الثقة الناتج عن ذلك في العمليات البرلمانية يقوض ثقة الجمهور والشمولية التي تشكل أسس الجمهورية الثالثة.

ويشكل تآكل الثقة في مؤسسات الحكم في الصومال تهديدا وجوديا للنظام الفيدرالي، الذي كان من المفترض أن يكون آلية لضمان التعاون والمصالحة بين كياناته السياسية المتنوعة.

الصراع بين حكومة الفيدرالية وجوبالاند

إن المواجهة المسلحة بين قوات الأمن في جوبالاند وقوات حكومة الفيدرالية في رأس كامبوني تذكير صارخ بهشاشة النظام السياسي في الصومال. فبدلاً من توحيد القوات ضد عدوهم المشترك، حركة الشباب، حولت حكومة الفيدرالية وجوبالاند قوتيهما العسكريتين للعمل ضد بعضهما البعض. ومن المرجح أن تستغل حركة الشباب التي تشكل تهديدًا أمنيًا طويل الأمد هذه الفوضى، مما يسلط الضوء على مخاطر الانقسامات السياسية داخل القيادة الصومالية.

ويسلط الصراع الضوء على التدهور السياسي العميق في الصومال، حيث يطغى الصراع التكتيكي على السلطة على الأولويات الوطنية. وفي حين أن سعي الحكومة الاتحادية إلى إجراء انتخابات ذات صوت واحد لشخص واحد يتوافق مع تطلعات أغلب المواطنين الصوماليين، إلا أن مصداقية هذه المبادرة قُوّضت بسبب الافتقار إلى الشفافية في كيفية إنشاء القوانين الانتخابية والهيئات الإدارية. كما أن قرار جوبالاند تنظيم انتخاباتها الخاصة في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٤ مصحوب بالمخالفات، مما يقلل ثقة الشعب في الحكم على جميع المستويات.

لقد أدت تداعيات أزمة جوبالاند إلى إحباط معنويات المواطنين الصوماليين والشركاء الدوليين بشكل متزايد. إن الجهات المانحة، التي تمول ما يقرب من ٧٠٪ من الميزانية الفيدرالية للصومال، أصبحت تشعر بالاستياء من المشاحنات السياسية المستمرة، والافتقار إلى التقدم، وإساءة استخدام الموارد، وفي حال ظلت الأمور كما هي وبدون اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة المشكلة، فإن الصومال يخاطر بخسارة الدعم الدولي الحاسم لجهود الإنعاش.

الحرب المتوقفة ضد حركة الشباب

شن الرئيس حسن شيخ محمود في مايو ٢٠٢٢، في بداية ولايته الثانية غير المتتالية، حملة عسكرية كبرى ضد حركة الشباب، وحظيت بدعم شعبي وسياسي واسع النطاق. ولكن الهجوم المضاد الكارثي في عوس وين في أغسطس ٢٠٢٣ شكل نقطة تحول. فقد ألحقت حركة الشباب خسائر فادحة بالجيش الوطني الصومالي، واستولت على أسلحة مهمة، وأوقفت زخم الحملة.

فقدت جهود الحرب بريقها منذ ذلك الحين، وتبدو الحكومة الفيدرالية منشغلة بالأولويات السياسية. وفي الوقت نفسه،

واصلت بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال (أتميس) تخفيض قواتها، ما جعل قوات الأمن الصومالية تعاني من نقص الموارد. وعلى الرغم من أن الحكومة الفيدرالية الانتقالية دعت في البداية إلى الانسحاب الكامل لقوات حفظ السلام بحلول نهاية عام ٢٠٢٤، إلا أنها تبنت منذ ذلك الحين نهجاً أكثر براغماتية، معترفة بضرورة استمرار الدعم الأفريقي.

لم تؤد الحملة المتعثرة إلى تشجيع حركة الشباب فحسب، بل سلطت الضوء أيضاً على الحاجة الملحة إلى استراتيجيات عسكرية وسياسية منسقة لاستعادة الزخم في مكافحة الإرهاب.

فرصة عابرة لتغيير المسار

إنّ لدى قيادة الحكومة الفيدرالية فرصة محدودة لبدء تصحيح جريء للمسار على الجبهتين السياسية والأمنية، مع تبقي ١٨ شهرًا فقط على انتهاء فترتها. إن التحرك الفوري ضروري لاستعادة ثقة الجمهور والثقة الدولية.

التوصيات

لبناء التوافق السياسي والثقة الدولية ينبغي:

- عقد حوار وطني شامل يضم قادة القوات المسلحة الصومالية والرؤساء السابقين ورؤساء الوزراء ونواب رؤساء الوزراء ورؤساء البرلمان وممثلي المجتمع المدني البارزين.
- إعادة إطلاق الحرب ضد حركة الشباب من خلال جهود وطنية ودولية موحدة.
- الاتفاق على إجراءات الانتخابات بنظام صوت واحد للشخص الواحد، ومراجعة القوانين الانتخابية، واللجنة الانتخابية، والجداول الزمنية.
- تشكيل حكومة وحدة وطنية للإشراف على الإصلاحات السياسية والأمنية الشاملة.
- إظهار الوحدة والتقدم في حل النزاعات السياسية مع التعامل بشفافية مع المانحين لضمان استمرار الدعم واستعادة الثقة الدولية.

لتعزيز الأمن

- ينبغي إعادة تخصيص الموارد الوطنية للحملة العسكرية ضد حركة الشباب، ومعالجة نقاط الضعف العملياتية وضمان المساءلة.
- لا بد من تأمين التمويل المستدام لبعثة الاتحاد الأفريقي لدعم الصومال (أونصوم) حتى تتمكن من الحفاظ على الدعم الدولي لأمن الصومال.

لمكافحة الفساد، وتعزيز الحُكم الرشيد، وبناء ثقة الشعب يجب:

- معالجة الفساد النظامي على كافة مستويات الحكومة من خلال حث الساسة على إدانة اختلاس الأموال العامة وإساءة استخدام السلطة مع التأكيد على إجراء التحقيقات ومقاضاة الحالات التي تثبت وجود فساد.
- إنشاء آليات قوية لمكافحة الفساد، بما في ذلك التعجيل بتشكيل لجنة مكافحة الفساد المستقلة، ووضع اللمسات الأخيرة على استراتيجيتها، وتنفيذ أنظمة شفافة لتخصيص الموارد ومراقبتها.
- سن إصلاحات الحوكمة لتعزيز الشفافية، مثل تقديم التقارير العامة المنتظمة عن أنشطة الحكومة وماليتها، فضلا عن وجوب فرض المساءلة من خلال إشراك المجتمع المدني وهيئات الرقابة المستقلة لمراقبة تنسيق الحكومة الفيدرالية والإدارات الفيدرالية.

خاتمة: مسار للمُضي قُدما

إن المسار الحالي للصومال يهدد بمزيد من التفتت وعدم الاستقرار. ومع ذلك، ومن خلال تبني الوحدة والشفافية والتعاون، يمكن للحكومة الفيدرالية استعادة الثقة وتوجيه البلاد نحو مستقبل أكثر استقرارًا وازدهارًا. ومن خلال العمل الحاسم والتركيز المتجدد، يستطيع الصومال التغلب على تحدياته والتأكد من أن انتخابات عام ٢٠٢٦ ستمثل نقطة تحول في الحكم الديمقراطي وجهود بناء الدولة. إن البقاء على المسار الحالي سيكون له أثر كارثي على جهود بناء الدولة وبناء السلام.

HERITAGE

INSTITUTE

معهد هيرتيج